الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي و الإداري

الرقم التسلسلي: .....

الرمز: .....

صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر من 2011-2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص :سياسة عامة

إعداد الطالبتين:

- **صبيحة رسول**
- **فطيمة بوخار**

إشراف الأستاذ الدكتور:

- **أ.د رياض بوريش**

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. دخالة	استاذ محاضر	جامعة قسنطينة03	رئيسا
أ.د رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة03	مشرفا و مقررا
د. حمودي	استاذ محاضر	جامعة قسنطينة03	مناقشا

السنة الجامعية :2018/2017

فهرس المحتويات

	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة	1-7
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة	
المبحث الأول: دراسة مفاهيمية و نظرية للسياسة العامة	10
المطلب (1): مفهوم السياسة العامة	11-18
المطلب (2): منظورات السياسة العامة	19-21
المطلب (3): مقاربات السياسة العامة	21-23
المطلب (4): نماذج صنع السياسة العامة و نظرياتها	24-29
المبحث الثاني: التأصيل ألمفاهيمي و النظري للسياسة العامة الأمنية	29
المطلب (1): مفهوم السياسة العامة الأمنية	29-32
المطلب (2): مراحل صناعة السياسة العامة الأمنية	32-34
المطلب (3): مقاربات السياسة العامة الأمنية	34-35
المبحث الثالث: فواعل صناعة السياسة العامة	36
المطلب (1): الفواعل الرسمية	36-37

المطلب(2): الفواعل غير الرسمية	**38-37**
المبحث الرابع: أبعاد السياسة العامة الأمنية	**38**
المطلب (1): البعد العسكري و الاستراتيجي	**39**
المطلب (2): البعد الاجتماعي	**40**
المطلب (3): البعد السياسي	**41**
الفصل الثاني: آليات صنع السياسة العامة الأمنية في الجزائر	
المبحث الأول: الأطراف الفاعلة في صنع السياسة العامة الأمنية الجزائرية	**53**
المطلب(1): الفواعل الرسمية	**63-53**
المطلب(2): الفواعل غير الرسمية	**67-64**
المبحث الثاني: الأدوات التشريعية و القانونية للسياسة العامة الأمنية الجزائرية	**68**
المطلب(1): الإطار القانوني و التشريعي للسياسة الأمنية الجزائرية	**72-68**
المطلب (2): أدوات السياسة العامة الأمنية الجزائرية	**74-73**
المبحث الثالث: أبعاد السياسة العامة الأمنية في الجزائر	**75**
المطلب (1): البعد المغاربي	**77-75**
المطلب (2): البعد العربي الإفريقي	**78-77**
المطلب (3): البعد المتوسطي	**79**
المبحث الرابع: طبيعة التهديدات التي تواجهها الجزائر	**80**
المطلب (1): تهديدات داخلية	**82-80**
المطلب (2): تهديدات خارجية	**88-83**

المبحث الرابع: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات	**89**
المطلب (1): الإمكانيات المادية و البشرية	**95-89**
المطلب (2): الإستراتيجية المعتمدة داخليا في مواجهة التهديدات	**104-95**
المطلب (3): الإستراتيجية المعتمدة خارجيا في مواجهة التهديدات	**105-110**
خاتمة	**111-112**
المراجع	**113-120**
الملاحق	**130-136**

- **ملخص**

في الوقت الذي تعرف فيه دول الجوار اضطرابات أمنية، سياسية و اجتماعية، تعيش الجزائر حالة من الاستقرار الأمني و السياسي، و حتى الاجتماعي رغم الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها الجزائر فحالة اللااستقرار الأمني الذي تشهده دول الساحل الإفريقي إضافة إلى المنطقة العربية (تونس و ليبيا)، دفعت بصانع القرار في السياسة الأمنية الجزائرية إلى أخذ تدابير الحيطة و الحذر من أجل تفادي هذه المخاطر و التهديدات، حيث أن العقيدة الأمنية الجزائرية اتسمت بالقوة و الاحترافية أمام هذه التحديات، بالإضافة إلى النصوص التشريعية و التنظيمية التي سنها المشرع الجزائري منذ 2011-2017 من أجل فرض العقوبات و تجريم الأفعال التي قد تمس بكيان الدولة و أمنها القومي. دون جعل الإقليم الجزائري منطقة عبور لبعض الجماعات الإرهابية، كما قد تم صياغة إجراءات أمنية صارمة من طرف صناع السياسة العامة الأمنية، من تأمين للحدود و إغلاق كل المنافذ التي تستغلها الدول العظمى من أجل المساس بسيادة الدولة الجزائرية، في ظل كل المتغيرات الأمنية الحاصلة على حدودها.

- **Résumé**

Au moment où les pays voisins vivent une instabilité sur le plan sécuritaire, politique et sociale, l'Algérie est dans un état de stabilité sécuritaire et politique et même sociale malgré une économie basée sur la rente pétrolière.

L'instabilité sécuritaire que connaît les pays du Sahel et les pays de la zone Arabe (Tunisie, Lybie…) oblige les décideurs politiques à prendre toutes les mesures afin d'éviter les risques et les dangers. L'approche sécuritaire de la politique Algérienne est caractérisée par sa force et son professionnalisme face à ces dangers, et par ses textes législatifs et organisationnels mis en œuvres entre 2011 et 2017. Cette approche vise à sanctionner et à criminaliser les actes qui peuvent porter atteinte à la sécurité de l'Etat et à conserver le territoire algérien pour ne pas être une zone de transite pour les groupes terroristes.